

# Grenfell Tower Inquiry

## رد رئيس التحقيق

### على

## المذكرات المقدمة بتاريخ 21 مارس 2018

1. عُقدت جلسة إجرائية ثانية بتاريخ 2018/3/21 للبحث في عدة أمور متعلقة بسير التحقيق ومن أجل وضع الترتيبات للبدء بجلسات الاستماع. وكان العديد من المشاركين الأساسيين ممن حضروا الجلسة قد قدموا لي مذكرات خطية مُسبقا وأثاروا معي نقاطا مختلفة. وكذلك استمعت إلى عدد قليل من المشاركين الأساسيين الذين لم يتقدموا بمذكرات خطية. مرفق طيه بهذا التقرير قائمة بمن قدموا لي مذكرات خطيا أو شفويا. كما حضر الجلسة مشاركون أساسيون آخرون ولكنهم لم يشاءوا أن يقدموا مذكرات من أي نوع. وأنا أكرر امتناني للمحامين الذين يمثلون المجموعات الرئيسية الثلاث من الثكلى والناجين والسكان على تعاونهم في توزيع المسؤوليات فيما بينهم بشأن المواضيع المختلفة. وقد أسهم ذلك لحد بعيد في جعل الجلسة تسير بكفاءة، وبأقل قدر ممكن من تجاوز الوقت بالنسبة لكلمات المشاركين وضمن الوقت المحدد للجلسة.

2. بحلول موعد الجلسة، كانت قد طغت على بعض النقاط التي أُثيرت في المذكرات الخطية أحداث أو مناقشات جرت بين فريق التحقيق وممثلي الثكلى والناجين والسكان. إن ذلك النوع من التعاون مثير بشكل كبير، حيث توفر مثل تلك المناقشات وسيلة مهمة لتجاوز الصعوبات، والتي تكون في بعض الحالات مجرد سوء تفاهم. وأمل أن يكون بالإمكان الاعتماد على مثل هذا التعاون، فيما نستمر بالاستعداد للجلسات التي سأستمع فيها إلى الإفادات الشفهية. ولكن تظل بعض القضايا معلقة لا محالة. وكما في الحالات السابقة سأرد على مختلف الاقتراحات بإيجاز وتحت العناوين التي ترد لاحقا.

### الغرض من التحقيق

3. أكد السيد فريدمان وآخرون ثانية الأهمية التي يوليها موكلوهم للوصول إلى ما يكفي من الحقائق لاستيفاء متطلبات إجراء تحقيق يلبي التزامات الدولة تحت المادة (2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بحيث لا تعود هناك حاجة لاستمرار قاضية التحقيق في تحقيقها بأسباب الوفاة والذي كانت قد علقت في الوقت الراهن. وقد لفت انتباهي السيد فريدمان في سياق مذكراته إلى التحقيق في حريق

# Grenfell Tower Inquiry

محطة قطار كينغز كروس الذي ترأسه السيد ديزموند فينل، والتحقيق في حريق المنصة البحرية النفطية بايبر ألفا في المياه الإسكتلندية والذي ترأسه لورد كولن، مبينا الفرق بين القوانين في إنجلترا واسكتلندا في حينه. ففي ظل القانون الإسكتلندي، كان بإمكان لورد كولن آنذاك الوصول إلى نتائج تستوفي متطلبات إجراء تحقيق بأسباب الوفاة، وهو قد فعل ذلك. ونتيجة لصدور تشريع مؤخرا، أصبح الوضع مماثلا الآن في إنجلترا، وقد أهاب بي المحامي على اتباع نفس النهج.

4. كما ذكرت سابقا أكثر من مرة (انظر تحديدا الفقرة رقم 48 من ردي على المذكرات المقدمة أثناء الجلسة السابقة لتحديد وجهة سير التحقيق)، فإنني أرى أن ذلك الاقتراح قوي الحجة، وأمل أن تتمكن هيئة التحقيق من الوصول إلى هذه النتيجة. وعلى ضوء المواد المتوفرة حاليا، لا أتوقع أية صعوبات جوهرية في التوصل إلى استنتاجات كالتالي وصل إليها لورد كولن في تقريره عن كارثة بايبر ألفا، والتي قد تكون كافية لاستيفاء متطلبات التحقيقات وفق ما تنص عليه المادة (2). وقد أشار السيد فريدمان أنه قد يكون بإمكان موكله أن يقدموا بعض المساعدة لهيئة التحقيق في الحصول على وتقديم الأدلة التي قد تكون مطلوبة لهذا الغرض، وأمل أنه يمكن الاستمرار في التعاون بهذا الصدد بالمناقشات فيما بينهم. وأنا أتوقع بعض الصعوبات المحتملة في التوصل إلى نتائج موسعة ومفصلة بشأن تحركات كل من الذين توفوا في الحريق في الفترة التي سبقت وفاتهم بوقت قليل. ولكن يبقى لدي الأمل أنه سيكون بالإمكان الوصول إلى حقائق كافية بدون فرض أعباء ثقيلة على جميع المعنيين، أو تأخير غير مُبرر في تقدّم التحقيق نفسه.

## مسائل فنية

### أ. السموم وتأثيرها

5. ترى السيدة ستيفاني باروايز في مذكرتها أنه يتعين على هيئة التحقيق أن تتحرى عن الوفيات التي نشأت عن الدخان السام والغازات بمختلف أنواعها التي نتجت عن احتراق مواد إكساء المبنى، وذلك بغرض تحديد مدى ملاءمة استخدام تلك المواد في المباني السكنية. وقالت بالتالي إنه يجب على هيئة التحقيق أن تطلب مساعدة خبير بعلم السموم ليعطي قولا فصلا في هذه المسألة. واقترحت أيضا أن يتحرى فريق التحقيق عن تأثير الدخان والغازات على أولئك الذين تمكنوا من الهروب من المبنى، وعلى الإطفائيين والسكان الذين كانوا يقطنون المباني المجاورة لغرينفل تاور.

# Grenfell Tower Inquiry

6. تم إعداد تقارير عن تسمم 20 شخصا من الذين تُوفوا في الحريق، وسوف يدرس فريق التحقيق كل واحد من هذه التقارير. تتناول تلك التقارير في صيغتها الحالية تأثير تنشق هؤلاء الأشخاص لغاز أول أكسيد الكربون ومقدار ما أسهم ذلك بوفاتهم. إلا أنني أوافق على أهمية معرفة كيفية تفاعل مواد إكساء البناء مع النيران، وما هي الغازات والجسيمات التي تفرزها، وأعتزم الطلب من خبير مؤهل جيدا مساعدتي في الإجابة على هذا السؤال. كما أنني سأدرس الحاجة إلى إجراء المزيد من الاختبارات على جثث الضحايا (إن أمكن ذلك) بقصد معرفة التركيز الدقيق لمختلف المواد السامة في دمهم أو أنسجتهم. ولكن بما أنه لم يكن بالإمكان إجراء فحوصات بعد الوفاة على غالبية الضحايا، أعتقد أنه سيكون من المفيد الحصول على رأي خبير حول تأثيرات مُختلف المواد كالدخان والغازات الناجمة عن احتراق المواد المختلفة المستخدمة في هذه الحالة، إذ قد أتمكن من خلال ذلك من الوصول إلى قناعة راسخة بشأن أسباب الوفاة في تلك الحالات.

7. إلا أن التحريات حول التأثيرات الفعلية أو المُحتملة للحريق، سواء المباشرة أو بعيدة الأمد، على صحة الذين هربوا من المبنى والإطفائيين وسكان المباني المجاورة، سوف تقودنا إلى منحى جديد تماما في التحقيق، والذي برأيي لا يقع ضمن الاختصاصات الحالية لهيئة التحقيق. ولهذا السبب لم يتم تحديد المسائل التفصيلية التي ستنشأ عن هذا المنحى في قائمة القضايا المنشورة، وإلى الآن لم يقترح أحد تحديدها. لقد طُلب من هيئة الصحة العامة في إنجلترا التحقيق في الموضوع مباشرة بعد الحريق، ومن حينها وهي تُجري اختبارات على نوعية الهواء وأخطار أخرى مُحتملة تهدد الصحة العامة. وتحت هذه الظروف، لن أقترح البحث عن أدلة متعلقة بتلك التحريات.

## ب. الارتفاع المفاجئ في الحمل الكهربائي

8. في عام 2013 شهد سكان غرينفل تاور موجات من الارتفاع المفاجئ في الحمل الكهربائي، والتي قيل إنها تسببت بإتلاف أجهزة كهربائية منزلية. ونتيجة لذلك، يشك البعض أن الحريق كان سببه إحدى تلك الموجات من الارتفاع المفاجئ في الحمل الكهربائي. وقد اقترحت السيدة باروايز أن يتحرى فريق التحقيق عن هذا الاحتمال.

9. وعلى ضوء ما تم لحد الآن من فحص للأجهزة الكهربائية والتمديدات الكهربائية في مطبخ الشقة رقم 16، لم تظهر بعد أية أدلة تشير إلى أن أيا من الأجهزة الكهربائية المنزلية قد تأثر بارتفاع مفاجئ في الحمل الكهربائي في الفترة التي سبقت اندلاع الحريق مباشرة. لذا فإنني لا أعتزم حاليا الحصول على شهادة خبراء حول هذا الموضوع، ولكن سأبقي هذه النقطة قيد المراجعة.

# Grenfell Tower Inquiry

## ج. عدم الامتثال ونطاق المرحلة الأولى

10. تطرقت السيدة باروايز والسيد مانسفيلد وآخرون غيرهما إلى نطاق المرحلة الأولى والمسائل التي يتوقع فريق التحقيق أن يتلقى إفادات بشأنها خلال الجلسات الأولية. فيما يخص التلكى والناجين وسكان المبنى والإطفائيين، يسعدني أن أؤكد أننا نرحب بأن يُدلي هؤلاء بإفاداتهم في وقت واحد لتفادي الحاجة إلى حضور جلسة ثانية لهذا الغرض في المرحلة الثانية. وقد أوضحت أكثر من مرة أن فريق التحقيق بأكمله سيفعل كل ما بوسعه لضمان أن تكون عملية الإدلاء بالإفادات مُبسّطة ومباشرة قدر الإمكان.
11. أما بالنسبة لنطاق المرحلة الأولى، فسيكون موضوع استيفاء المبنى لمتطلبات التشريعات ذات الصلة محور إفادات الخبراء، وسيتمكن كل المشاركين من فهم أي من المسائل حول الحقائق قد تُثار للبحث في تلك المرحلة. ولكن هذه هي إحدى النقاط التي يجب أن تبقى فيها الحدود بين المرحلتين الأولى والثانية مرنة. فربما تكون بعض الإفادات التي حصلت عليها هيئة التحقيق في المرحلة الأولى ذات صلة بالمسائل التي سيكون من الأنسب الإجابة عليها في مرحلة لاحقة. وكما ذكرت سابقاً، أود المحافظة على درجة كبيرة من المرونة بحيث تتم إدارة التحقيق وكتابة التقارير بأكثر قدر من الفاعلية، إلا أنني أوافق بأن بعضاً على الأقل من المسائل المحددة في الفقرة رقم 8 من قائمة القضايا يجب معالجتها كجزء من المرحلة الأولى. ومع ذلك، مهما كان القرار النهائي بشأن نطاق المسائل التي سوف يتناولها التقرير الأولي، سيكون بإمكان الشهود الإدلاء بكامل شهاداتهم خلال جلسات المرحلة الأولى إن رغبوا بذلك.
12. أثار السيد مانسفيلد أيضاً مسألة المجالات التي ستتناولها البيانات الافتتاحية. لا أريد أن أكون مترمماً بلا داع بهذا الشأن، ولكنني أعتقد أنه على الأرجح سيكون من المفيد لبقية المشاركين الأساسيين، وعامة الناس، ولي شخصياً، والمقيمين الذين أستعين بهم لو جعل المحامون البيانات الافتتاحية موجزة قدر الإمكان، وركزوا فيها بصورة أساسية على القضايا التي تُعتبر في صلب المرحلة الأولى.

## الكشف عن الوثائق

13. أثار عدد من المحامين موضوع الكشف عن الوثائق، ولا أعتقد أنه من الضروري الإطالة في الرد لأن المستشار القانوني لهيئة التحقيق أوضح أن جزءاً كبيراً من الوثائق المتعلقة بالمرحلة الأولى من التحقيق قد تم الكشف عنها سابقاً عن طريق المنصة الإلكترونية "Relativity Platform"، وأنه يتوقع الكشف عن بقية الوثائق بحلول منتصف إبريل. يُضاف إلى ذلك أن كمية ضخمة من الوثائق التي أشار إليها الخبراء في تقاريرهم سيُكشف عنها مع تلك التقارير خلال أيام. لقد تلقت هيئة التحقيق ما يزيد عن

# Grenfell Tower Inquiry

330,000 وثيقة لحد الآن، ولا شك أن المزيد في الطريق. وإن التلخص من النسخ المكررة والوثائق التي يبدو واضحا أن لا صلة لها بالموضوع، وحجب البيانات الشخصية من أجل الامتثال للالتزامات هيئة التحقيق المنصوص عليها في قانون حماية البيانات، مهمة هائلة. ولكن تجدر الإشارة أن هذه المهمة تسير بالسرعة المعقولة. وأود أن أعبر عن شكري لكافة أعضاء فريق التحقيق الذين يعملون بدأب لإنجاز المهمة بدقة وكفاءة وضمن الوقت المحدد. ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن غالبية تلك الوثائق تتعلق بمسائل سيتناولها التحقيق في المرحلة الثانية. ورغم أنني أتفهم رغبة المشاركين الأساسيين بالاطلاع عليها بأقرب فرصة ممكنة، لكني لا أعتقد أن هناك حاجة ملحة بالاطلاع عليها كما هي الحال بالنسبة للوثائق المتعلقة بالمسائل التي سيتم التحري بشأنها في المرحلة الأولى. ويمكنني أن أؤكد أن هيئة التحقيق كانت ولا تزال تعترم الكشف عن الوثائق على دفعات حينما تصبح متوفرة.

14. طلب المحامي السيد ويزربي من هيئة التحقيق أن تقدم كشوفات بالوثائق التي تلقتها من المصادر المختلفة، وكذلك جداول بالوثائق التي تعتبرها هيئة التحقيق مكررة أو ليست ذات صلة. لكن الاستجابة لهذا الطلب ستفرض عبئا إضافيا ثقيلًا على هيئة التحقيق، وهو عبء لا أرى ضرورة لتحمله من أجل تمكين الثكلى والناجين والسكان من المشاركة بصورة فعالة في التحقيق.

15. تعمل هيئة التحقيق بقدر ما تستطيع من السرعة للكشف عن المذكرات المتزامنة التي قدمها الإطفائيون وإفادات الشهود، والنسخ الخطية عن المكالمات التي وردت لخدمات الطوارئ (مع حجب البيانات الشخصية فيها جميعا كما يجب)، والتسجيلات الصوتية، إن لزم الأمر، كما أوضح المستشار القانوني لهيئة التحقيق في بيانه الافتتاحي. وتحاول هيئة التحقيق معرفة إلى أي مدى جرى تسجيل الاتصالات بين مختلف خدمات الطوارئ، وسوف تُطلع المشاركين الأساسيين على المستجدات في الوقت المناسب.

16. حدد السيد ويزربي فئتين معينتين من الوثائق، إحداها تتعلق بشكاوى قدمها المستأجرون إلى هيئة إدارة شؤون المستأجرين، والأخرى تخص ملفات الإسكان. وقد أوضح المحامي السيد ميليت في إفادته الثانية أنه تم تقديم ملفات الإسكان إلى هيئة التحقيق في يناير بشكل نسخ ورقية، بلغ حجمها 18 صندوقا من الملفات. ولدى تفحصها، تبين أن العديد منها كانت تحتوي على بيانات شخصية جدا، وفي بعض الحالات كان فيها معلومات متعلقة بمبان أخرى غير تلك المقصودة. وبالنسبة للمعلومات الواردة في ملفات الإسكان، فلا يُحتمل أن تكون ذات صلة بالمسائل التي هي قيد التحقيق في المرحلة الأولى، وبالتالي لا أعتقد أنه سيكون مجديا استخدام موارد التحقيق لتسريع فحصها. سيكشف فريق التحقيق عن تلك الملفات بأسرع ما يمكن، ويتوقف ذلك على إنجاز العمل الذي أشرت له.

# Grenfell Tower Inquiry

## مذكرات تحديد المواقف

17. لاحظ السيد ويذري عدم وجود مذكرة لتحديد الموقف من شركة كنفزسبام والتي استُعملت بعض منتجاتها في إعادة ترميم غرينفل تاور. وكانت الدعوة لتقديم مذكرات تحديد المواقف قد وُجّهت للمشاركين الأساسيين، علما أن شركة كنفزسبام ليست من ضمنهم حاليا. وقد طلبتُ من فريق التحقيق الاتصال بالشركة بقصد الحصول منها على شرح لموقفها. وسأستمر في البحث عن أفضل طريقة لتمكين هيئة التحقيق من معرفة طبيعة المواقف التي تبنتها مُختلف الجهات المشاركة في تصميم وتنفيذ عملية ترميم المبنى. وقد يتحقق ذلك عن طريق الحصول على المزيد من مذكرات تحديد المواقف من تلك الجهات، أو بطلب إفادات عملا بأحكام المادة 9 من قانون التحقيقات لعام 2005. وبالطبع فإن تلك الإفادات ستكون بلا شك بمثابة إفادات تُقدم لهيئة التحقيق.

## الترتيبات لدعوة الشهود

18. بالنيابة عن الثكلى والناجين والسكان، أثار المحامي السيد ستاين عددا من النقاط التي تتعلق باستدعاء الشهود. وأنا لا أرى أن هذا الموضوع يتطلب ردا تفصيليا، لكن ذلك لا يعني أن في نيتي بأي شكل أن أنقص من قيمة مذكرات السيد ستاين أو تلك التي قدمها المحامي السيد والش الذي عبر عن قلق مماثل فيما يخص الإطفائيين. ولقد أوضحت حرصي على ضمان أن يتمكن الشهود من الإدلاء بإفاداتهم على النحو الأمثل دون أن يتعرضوا لضغوط نفسية. قد يشكل ذلك تحديا كبيرا في بعض الحالات، لكن تعتزم هيئة التحقيق أن تتخذ مجموعة واسعة من التدابير لتحقيق ذلك الهدف. وهذه التدابير منصوص عليها في بروتوكول الشهود الذين يحتاجون لرعاية خاصة، المنشور على الموقع الإلكتروني لهيئة التحقيق ولا داعي لشرحها هنا. ولكن يسعدني أن أؤكد أن أي شاهد يرغب بالاستفادة من أحد التدابير المتاحة لن يُطلب منه تقديم شهادة طبية أو مهنية ليبرر طلبه. وفي الأحوال العادية، سيكون كافيا أن يؤكد الممثل القانوني المعتمد أن الشاهد سيجد مشقة كبرى في تقديم إفادة شفوية علنية في جلسة استماع لدرجة أن ذلك سوف ينتقص من دقة شهادته، والإشارة إلى التدابير المقترحة لمساعدته. ولكن من المهم لسير التحقيق بكفاءة أن يتم توجيه مذكرة إلى هيئة التحقيق بأقرب فرصة ممكنة توضح أية متطلبات خاصة للشهود. وبدورها، ستفعل هيئة التحقيق كل ما بوسعها لتوجيه مذكرات إلى الشهود في أبكر وقت ممكن تُعلمهم فيها بالتواريخ والمواعيد التي حددتها الهيئة لهم للإدلاء بإفاداتهم. وبهذا الصدد، ندرك بوجه خاص الحاجة إلى إشعار الإطفائيين قبل وقت طويل بشأن استدعائهم للإدلاء بإفاداتهم.

# Grenfell Tower Inquiry

19. لقد سرني أن استمع إلى تأكيدات من السيد ستاين أن الموكلين عن الثكلى والناجين والسكان يعتزمون التباحث مع فيق التحقيق حول أفضل وسيلة لتلبية احتياجات صغار السن الذين قد يرغبون بالإدلاء بإفاداتهم. فعلى الأرجح، سيكون الإدلاء بالإفادة تجربة مرهقة نفسياً، وستكون مسؤوليتنا مراعاة ذلك. وأنا أعتقد عموماً أن أفضل طريقة للتعامل مع المسائل العملية كالتى تطرّق إليها السيد ستاين هي التباحث بين الممثلين القانونيين وفريق التحقيق.

## المراجعة التي أجرتها ديم جوديث هاكيت للوائح تنظيم البناء والسلامة من الحريق

20. ختاماً، لفت السيد ستاين انتباه هيئة التحقيق إلى أن الثكلى والناجين والسكان ليس لهم دور رسمي في المراجعة للوائح تنظيم بناء البرج التي تجريها ديم جوديث هاكيت. وطلب توفير المال لهم لكي يتمكنوا من تقديم مذكراتهم لتلك المراجعة، ربما استناداً إلى مشورة من الخبراء، وذلك على قدم المساواة مع هيئات قطاع البناء التي طُلب منها أن تتقدم بإفاداتها.

21. أتفهم لماذا يرغب أولئك الذين يمثلهم السيد ستاين أن يكون لهم رأي في المراجعة التي تجريها ديم جوديث. ولكني لا أستطيع أن أقدم لهم تمويلاً لتغطية تكاليف ذلك. إن صلاحياتي مقيدة بكل من المادة 40 من قانون التحقيقات لعام 2005 والبيان الوزاري، واللذين لا يشمل أي منهما منح التمويل لمسائل خارج نطاق التحقيق الحالي. لا شك عندي أن هيئة التحقيق سترغب لاحقاً بدراسة نتائج المراجعة التي تجريها ديم جوديث، وعندها ستكون لدى الثكلى والناجين والسكان الفرصة لدراسة تقريرها وتقديم الإفادات التي يرونها مناسبة بما يخص النتائج التي توصلت إليها. ولأسباب مماثلة عليّ أن أرفض أيضاً طلب السيد ستاين بالتحدث إلى ديم جوديث نيابة عن موكليه والآخرين ممن في حكمهم. وبالطبع فإن موكليه لهم الحرية بأن يطلبوا الحديث معها، ولكن لا أعتقد أنه من الصواب بالنسبة لي أن أفعل ذلك.

# Grenfell Tower Inquiry

## ملحق

في جلسة تحديد سير التحقيق التي عُقدت بتاريخ 21 مارس 2018، تلقى رئيس التحقيق مذكرات خطية وشفوية من الأطراف التالية، بالإضافة إلى ريتشارد ميليت، المستشار القانوني لهيئة التحقيق:

المحامون	المكاتب	المشاركون الأساسيون
Amy Clarke	MPS Legal Directorate	شرطة لندن
Danny Friedman Q.C. & Stephanie Barwise Q.C.	Bhatt Murphy; Bindmans; Hickman & Rose; Hodge, Jones & Allen; Thanvi Natas	التكلى والناجون والسكان
Michael Mansfield Q.C. & Leslie Thomas Q.C.	Anthony Gold; Birnberg Peirce; Deighton, Pierce Glynn; Duncan Lewis; Hanover Bond Law; Hudgell Solicitors; Janes; Russell-Cooke; Saunders Law; Saunders Solicitors; Slater & Gordon;	التكلى والناجون والسكان
Pete Weatherby Q.C. & Sam Stein Q.C.	Bishop, Lloyd & Jackson; Howe & Co; Oliver Fisher Solicitors	التكلى والناجون والسكان
James Maxwell-Scott Q.C.	DWF	حي كنزنجتون وتشيلسي
James Ageros Q.C .	Kennedys Law	هيئة إدارة شؤون المستأجرين
Anne Studd Q.C .	Transport for London هيئة النقل في لندن	عمدة لندن
Jim Sturman Q.C .	Clyde & Co	CEP Architectural Facades



# Grenfell Tower Inquiry

هيئة الإطفاء والتخطيط للطوارئ في لندن	Miles Smith, Head of Legal and Democratic Services	Stephen Walsh Q.C .
اتحاد فرق الإطفاء	Thompsons	Martin Seaward
رابطة الإطفائيين	Burton Copeland	Louis Browne Q.C.
Arconic Architectural Products S.A.S	DLA Piper	Stephen Hockman Q.C.

وكما حصل في الجلسة السابقة، فإن الذين قدموا مذكرات كانوا قد تلقوا المساعدة من محامين ومستشارين آخرين لم أذكرهم هنا بالاسم، ولكنني أعبّر عن تقديري لمساهماتهم.

# Grenfell Tower Inquiry